محضر الجلسة رقم 563

التاريخ: الثلاثاء 9 رجب 1428 (24 يوليوز 2007)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الربيعية.

****

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين

السيد الوزير الأول المحترم،

السيد الوزير الأول

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يختتم مجلسنا الموقر، أشغال دورته الربيعية هذا اليوم، وهو أشد ما يكون ارتياحا للدور الناجع الذي اضطلع به في المشهد المؤسساتي الوطني، طيلة العشر سنوات التي مرت على انطلاقه الفعلي سنة 1997، وذلك تجسيدا لما نص عليه تعديل الدستور سنة 1996.

ونستطيع القول الآن بأن القوى الحية الفاعلة، وفي طليعتها النخبة السياسية، قد ازدادت اقتناعا بالجدوى المأمولة من تكريس نظام الثنائية البرلمانية، بعد أن وقفت على ما أنجزه مجلس المستشارين، من مكاسب مثمرة، تجلت في إثرائه للرصيد التشريعي والرقابي، وتحريكه لعجلة الديمقراطية والحوار، وقيامه بالتمثيل الخارجي المشرف، واحتوائه للاختلافات النابعة من تعدد الأفكار والبرامج وتنوعها.

لقد أثبت السادة أعضاء هذا المجلس، بمختلف مشاربهم السياسية والفكرية، وانتماءاتهم الحزبية والنقابية، وشرائحهم المهنية والحرفية، أنهم يمثلون القوة القادرة على إسماع هموم وانشغالات الشعب المغربي، ونقل مطامحه وتطلعاته،

وبطبيعة الحال، فهم يسعون إلى كل ما يدعم هذه المؤسسة الدستورية، في إطار من التفعيل المتواصل، لآلياتها ووسائلها البشرية والمادية.

وعلى غرار ما اتسمت به الدورات التشريعية السابقة، انخرط المجلس خلال الدورة المنتهية، في المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي ساد هذه الفترة، وتفاعل مع أحداثه، وظروفه، وملابساته، وبالأخص، مع ما شهدته الساحة الوطنية، من ظهور بوادر الأمل، في إيجاد حل سلمي، متفاوض عليه لقضية وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بالاقتراح الوجيه، الذي تقدم به المغرب بهذا الخصوص، والقاضي بأن تنعم أقاليمنا الجنوبية، بحكم ذاتي، يتيح لساكنتها تدبير شؤونهم بأنفسهم، في ظل السيادة المغربية والوحدة الترابية، وهو الاقتراح الذي خلف ردود فعل إيجابية، على مستوى الداخل والخارج، وشكل الأرضية الأساسية، للمفاوضات التي انعقدت جولتها الأولى بمانهاست، بين الأطراف المعنية، في الشهر الماضي، وستلتئم جولتها الثانية في الشهر المقبل بحول الله، والتي ستعيد العافية من جديد-إذا ما تحققت بالشكل المرغوب- إلى العلاقات المغربية الجزائرية.

ومن شأن ذلك، إزاحة العقبات الحائلة، دون بناء المغرب العربي، الذي تتوق إليه شعوب المنطقة، فالأمن والاستقرار والتقارب، ضمانات حقيقية، لإقرار الوحدة المطبوعة بالتعاون والتكامل، وصون المصالح المتبادلة، وهذا ما تنشده بلادنا بكل صدق، وحسن نية.

لقد برهن المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، عن حرصه على احترام الشرعية الدولية، والتزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بخصوص معالجة هذا النزاع المفتعل، الذي طال أمده، إلى درجة أمسى معها، عبئا يجثم على كاهل شعوب المنطقة، التي سئمت من الانتظار.

فشعوبنا تروم تحويل حلمها، في الالتحام والتماسك والوحدة، إلى واقع، لأنها بذلك ستصبح كتلة إقليمية، مؤهلة لمواجهة سائر التحديات، التي فرضها الدخول في الألفية الثالثة، والكلمة في عالمنا

الجديد، ستكون للكتل والتحالفات والفضاءات القوية، وليس للكيانات الهشة، والدويلات الوهمية والضعيفة.

إن لبلدان المغرب العربي الخمس، من الإمكانيات والطاقات، ما يجعلها –إن توحدت–، تمتلك القدرة على مواكبة التحولات العالمية الكبرى، وتربح رهانات العولمة، المتمثلة في التأهيل والتنافسية، وخوض غمار اقتصاد السوق، والكفاءة الإنتاجية، وتنويع مصادر الثروة، ويكفيها لتحقيق ذلك، أن تتجاوز خلافاتها، وتضع حدا لنزاعاتها، وفي طليعتها النزاع المغربي الجزائري، الذي يمس بوحدة ترابنا الوطني في الصميم.

وبالنسبة لبلادنا، فهي لا تفتأ تمد يدها، لكل من يشاطرها العزم على القطيعة مع حسابات الماضي، وفتح صفحة جديدة، من التآخي والتضامن وحسن الجوار، والاحترام المتبادل، ومنطقتنا ليست في حاجة إلى إضاعة المزيد من الوقت، في الانشغال بتعميق الفرقة، والانشقاق بين الإخوة الأشقاء.

ومن جانب آخر، فالمغرب يسير بخطى حثيثة إلى الأمام، وذلك بفضل المبادرات السديدة لجلالة الملك، الذي يشرف بنفسه حفظه الله، على انطلاق أوراش النماء، الذي يشرف بنفسه، والتشييد الشامل لكل الجهات، وهي أوراش تتركز على النهوض بالعالم القروي، والمناطق التي تعاني من الهشاشة، والخصاص في التوفر على الوسائل والمرافق الضرورية للحياة الكريمة.

وفضلا عن الاهتمام الذي توليه بلادنا لقضية الوحدة الترابية، ولمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الرافعة من مستوى عيش السكان، فهناك الهاجس الذي لايغيب عن حسباننا في هذا الظرف بالذات، ألا وهو هاجس تأمين البلاد، وتحصينها من آفة التطرف، التي لم تسلم منها جل بلدان العالم.

إن الأمر يستوجب هنا، تقوية الجبهة الداخلية، وتحسيس كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، والمجتمع المدني، وعموم المواطنين، بأن التنمية والديمقراطية والوحدة، أساسها الأمن والطمأنينة، وأخذ الحيطة والحذر.

ولا يفوتني أن أحيي بهذه المناسبة، الأجهزة القضائية، والأمنية، والإدارة الترابية، على ما تبذله من جهود، وما تلزمه من يقظة وحزم، في سبيل درء كل المخاطر، التي تحدق ببلادنا الآمنة والمسالمة.

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

شكلت الدورة المنتهية، الفضاء الخصب والحافل بالعطاء الوافر، على مستوى كم ونوعية مشاريع ومقترحات القوانين، التي تم تدارسها، بداية في اجتماعات اللجان الدائمة، حيث خضعت هذه النصوص، للتعديل والمراجعة والتدقيق والتصويت عليها، قبل إحالتها على الجلسات العامة، الموكول إليها البت النهائي والتصديق عليها.

وإذا كان عدد النصوص التشريعية، التي حظيت بالتصويت عليها بالإجماع أحيانا، وبأغلبية الأصوات المعبر عنها أحيانا أخرى، قد بلغ 27 نصا، فإن بلوغ هذه الحصيلة السارة لم يكن أمرا هينا، بل تطلب جهدا مضنيا، من أجل التقريب بين المواقف التي اتخذها الفرقاء، سواء منهم المندرجون ضمن الأغلبية المساندة للحكومة، أو الأقلية المعارضة لها.

وكان من أبرز النصوص التي كان طرحها مثارا للجدل، والأخذ والرد، ما يتعلق بالتصريح بالممتلكات، من لدن فئات معينة ممن يتولون المسؤولية التمثيلية، وقد قدمتها الحكومة في صيغة مشاريع قوانين تنظيمية سابقة، تخص كلا من المجلس الدستوري ومجلس النواب ومجلس المستشارين.

وبالإضافة إلى ذلك، صادق المجلس على مشروع قانون يتعلق بإحداث التصريح الإجباري، لبعض منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية، وبعض فئات الموظفين والأعوان العموميين، بممتلكاتهم.

وكذلك الأمر بالنسبة لمشروعي قانونين، يدخلان في نفس الإطار، يتوخى أولهما تعزيز الإلزام بالتصريح بالممتلكات، من جانب القضاة، ويهدف الآخر إلى تتميم القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وذلك بإحداث هيئة بالمجلس الأعلى للحسابات، تناط بها مهمة تلقي تصريحات أعضاء كل من المجلس الدستوري، ومجلس النواب، ومجلس المستشارين.

ولعل التوافق الذي أفضت إليه المناقشة المستفيضة، حول النصوص الخمسة المذكورة، كان مبعثه ترسيخ مبدأ تخليق الحياة العامة، واعتماد منهجية الحكامة الجيدة، والشفافية الواضحة، وإعطاء الضمانات الكافية للمحافظة على فضيلة الأمانة عند الإشراف على الشأن العام.

ومن جانب تيسير وسائل فض النزاعات، ذات الطابع المهني المحتمل حدوثها بين الفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا مغاربة أو أجانب، صادق المجلس على مشروع قانون تنظيمي، يقضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية، والذي يحدد أحكاما تتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

ويتضمن هذا النص، مقتضيات انتقالية، كما يغير أحكام الفقرة الرابعة، من المادة الخامسة، من القانون القاضي بإحداث المحاكم التجارية، وذلك بغاية تثبيت الثقة في هذه المحاكم، بوصفها الجهاز الذي يلجأ إليه عند الاقتضاء، لفض النزاعات.

وداخل دائرة الإصلاحات الساعية إلى إنعاش الوسط الاقتصادي، والتحفيز على الاستثمارات، ناقش المجلس وصوت على نصوص تتعلق بالسلفات الصغيرة، وإعادة هيكلة الشركة الوطنية لتهيئة خليج أكادير.

ودعما لسياسة التأهيل والتأطير لفائدة المقاولة المغربية، تناول المجلس مشروع قانون يتعلق بمجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، بما يلزم من الاهتمام بمجالات التكوين بهذه المؤسسة الوطنية.

ورغبة في تبسيط جبايات الجماعات المحلية، والتقليص من أعبائها، وترشيد طرق استيفائها، تناول مشروع القانون الذي عرضته الحكومة في هذا الصدد، الموضوع من زاويتين:

- إحداهما تخص الضرائب، والرسوم التي تديرها الجماعات المحلية بنفسها، والتي تراجعت من 42 إلى 17 رسما، بمقتضى النص الجديد، وطال التبسيط قواعد الوعاء، والتحصيل، والمساطر المتبعة.

- بينما همت الزاوية الثانية، الضرائب التي تديرها المديرية العامة للضرائب لفائدة الجماعات المحلية، وانصب الإصلاح، على إعادة النظر في النصوص المنظمة للضريبة المهنية، والضريبة الحضرية، وضريبة النظافة، والتي طرأت عليها تغييرات شكلية، بتغيير تسمياتها.

كما صودق على مشاريع قوانين، تكتسي أهميتها صبغة خاصة، لكونها تروم توظيف الخبرة الوطنية، في المجال الإلكتروني والمعلومياتي، لأجل مواكبة التطور الذي يعرفه هذا المجال على صعيد الدول المتقدمة، ويتعلق الأمر بمشروع قانون ينظم عملية التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، ومشروع قانون تحدث بموجبه البطاقة الإلكترونية للتعريف الوطني بالشكل الدقيق والأكثر ضبطا.

ومن النصوص المعنية أيضا، ما يتعلق بمراجعة أثمان كراء المحلات المعدة للسكنى أو الاستعمال المهني أو التجاري أو الصناعي أو الحرفي، وما يتصل بأعمال الحراسة، ونقل الأموال، ومشروع قانون يتعلق بالأرشيف.

وعلى المستوى الاجتماعي، تمت المصادقة على كل من مشروع قانون تنشأ بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد للاستشفاء والخدمات الطبية، ومشروع قانون يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي على المرض لبعض فئات مهنيي القطاع الخاص، وهو يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بمدونة التأمينات.

ونوقش مضمون خمس اتفاقيات أبرمتها بلادنا مع كل من باكستان، والكوت ديفوار، وعمان، وسنغافورة، واليونان، وتهدف جميعها إلى تجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، وصودق عليها.

أما الاتفاقيات الدولية الأخرى، فكان منها ما يتعلق بالتزامات بلادنا، بخصوص الانضمام إلى الاتفاق الدولي للسكر لسنة 1992، والتصديق على اتفاقية إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية للتجارة، الموقعة بالكويت سنة 2006، والتصديق على التعديلات الطارئة على وثائق الاتحاد البريدي العالمي، وعلى إحداث وحدة فنية، منصوص عليها في اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية.

وبالموازاة مع ذلك، قام المجلس بدوره الرقابي، على مستوى توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية إلى السادة الوزراء كل حسب اختصاصاته القطاعية، وقد بلغ مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة 322 سؤالا،

أجيب منها على 223، منها 59 سؤالا آنيا، و 164 سؤالا عاديا، في حين أن عدد الأسئلة الكتابية، بلغ 47 سؤالا أجيب عن 26 منها.

ولم تتوقف الفرق البرلمانية، وكذا اللجان الدائمة، عن نشاطاتها المتمثلة في عقد سلسلة من الأيام الدراسية، واللقاءات المفتوحة، التي تناولت قضايا الساعة، والملفات ذات الصلة بالنصوص المطروحة لتوسيع دائرة النقاش حولها، وللمزيد من التعمق في مبناها ومعناها.

وكانت مناسبة، لإشراك عدد من السادة الوزراء والمسؤولين المختصين والوجوه الحزبية البارزة والأساتذة الجامعيين والخبراء إلى جانب المستشارين البرلمانيين، في المناقشات الدائرة للاستئناس بآرائهم وأفكارهم.

ونظمت في نفس السياق زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات العمومية وشبه العمومية، والمشاريع التي توجد قيد الإنجاز، للإطلاع على أوراشها وتفقد أشغالها.

السيد الوزير الأول المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لقد سجل مجلسنا حضوره الفاعل، ومشاركته النشيطة، في عدد من المحافل والمنتديات البرلمانية الدولية، خلال الدورة التي نسدل عليها الستار، ومن ذلك الدورة 116 للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقدة ببالي (أندونيسيا) ، والمؤتمر الثالث لرابطة مجالس الشيوخ، والمجالس المماثلة لها، بإفريقيا والعالم العربي بصنعاء.

وكذا الدورة الخمسون للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي بالخرطوم، والمنتدى العالمي السابع بفيينا، والمنتدى الدولي الخامس للبرلمانيين والسلطات المحلية حول السياحة بتونس، والمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الحادي عشر بدمشق.

وحضر ممثلون عن المجلس في كل من اجتماعات اللجان المنبثقة عن البرلمان العربي الانتقالي بالقاهرة، وندوة الدبلوماسية وأصول وفنون التفاوض، التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بشرم الشيخ، واجتماع اللجنة الخاصة بحقوق النساء في الدول الأورومتوسطية بوارصو (بولونيا)، واجتماع لجنة القضايا السياسية والأمن وحقوق الإنسان، التابعة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية ببروكسيل.

وقام وفد من المجلس، بزيارة عمل لمجلس الشيوخ الفرنسي بباريس، ووفد مماثل، بزيارة عمل لمجلس الشيوخ الموريتاني بنواكشوط.

واستضاف المجلس ندوتين دوليتين مهمتين، انصبت الأولى، على موضوع المساطر التشريعية في الأنظمة البرلمانية ذات المجلسينأو الثنائية البرلمانية، في حين كانت الثانية تحت الرعاية الملكية السامية لجلالة الملك، وهي الندوة الرابعة لتشريعات الإعاقة في العالم العربي.

وشارك في الندوتين ممثلون عن برلمانات عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة، ومما يدعونا إلى الاعتزاز أن تكون الندوتان حققتا نجاحا كبيرا، بشهادة كل الوفود المشاركة، ووسائل الإعلام الوطنية والدولية، التي تابعت الحدثين.

وخلال نفس الفترة استقبل المجلس وفدا من مجلس الشيوخ المكسيكي، وآخر من مجلس الشيوخ الشيلي، الذين قاما بزيارة بلادنا، تلبية للدعوة التي وجهناها لكل منهما، في إطار العلاقات الطيبة التي تجمعنا مع المجلسين، والتي يطبعها التواصل والتنسيق في كل ما يخدم مصالحنا المشتركة.

كما تم استقبال عدد كبير من الوفود البرلمانية الأخرى، ووزراء الخارجية، والشخصيات السامية من السويد، والكويت، وإندونيسيا، وإسبانيا، واليابان، وأذربيجان، وكولومبيا، واليمن، والكونغو الديمقراطية، والصين الشعبية، وفرنسا، والجزائر، والبحرين، والأردن، وتونس، وموريتانيا، وتخلل هذه اللقاءات تبادل وجهات النظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أنوه بتظافر جهود السادة أعضاء المكتب، والسادة رؤساء الفرق، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، والسادة أعضاء المجلس كافة على تلك الجهود التي أينعت ثمارها بالوصول إلى هذه الحصيلة المشجعة.

وأتقدم باسمكم جميعا بالشكر والامتنان إلى السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة على حسن تجاوبهم، وكامل استعدادهم للتعاون المجدي مع مجلسنا.

ولا أنسى بالطبع، جنود الخفاء، الذين هم أطر هذا المجلس، وكل الموظفين بمختلف درجاتهم ورتبهم، فهؤلاء يستحقون منا جميعا كامل الإشادة والتقدير، خاصة وأننا مقبلون خلال الدورة الخريفية القادمة، على عملية إعادة الانتشار لهؤلاء الأطر والموظفين، والحسم النهائي في الهيكلة الإدارية الجديدة لهذا المجلس، التي كانت تتطلب إدخال تعديلات عليها، حتى تتماشى مع متطلبات الحاجة، إلى الرفع من مستوى التأطير والتدبير لإدارتنا.

أما وسائل الإعلام، بما فيها المرئية والمكتوبة والمسموعة، فهي لم تأل جهدا، في سبيل إيصال أعمالنا، مشفوعة بالعرض والتحليل والتعليق والمتابعة، إلى الرأي العام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا وأمتنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله، وأستسمح لأعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة نصره الله.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله.

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزكم الله ورعاكم

وبعد، فبمناسبة اختتام أشغال الدورة التشريعية الربيعية لسنة 2007، أتشرف بأن أرفع إلى السدة العالية بالله لسيدنا المنصور بالله والمحفوف بعنايته ورضاه، أصالة عن نفسي وبالنيابة عن سائر أعضاء مجلس المستشارين، آيات الولاء والإخلاص، المشفوعة بفروض الطاعة والوفاء والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد، الذي أنتم المؤتمنون على أسرار فخره وعلو هامته، حيث لم تفتأ جلالتكم تقود هذا البلد الأبي إلى تحقيق مكاسبه الكبرى على درب الدمقراطية والتنمية والوحدة.

وإن رعاياكم الأوفياء يا مولاي لمبتهجون وحبورون هذه الأيام، بما تزدان به المملكة الشريفة الناهضة من أفراح واحتفالات حاشدة من طنجة إلى الكويرة، احتفاء بعيد العرش المبارك الذي يخلد لذكرى جلوسكم على عرش أسلافكم الكرام، وهي الذكرى التي نتقدم إلى جلالتكم فيها بأزكى التهاني وأخلص الأماني وأصدق التبريك.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد أكدتم حفظكم الله للمجتمع الدولي قاطبة حرصكم الموصول على شرعية الوحدة الترابية للبلاد، بما اقترحتموه من حل سلمي متفاوض عليه مع الأطراف المعنية بالنزاع المفتعل بهذا الخصوص، يتمثل في إقرار حكم ذاتي لأقاليمنا الجنوبية يتيح لسكانها تدبير شؤونهم بأنفسهم في ظل السيادة المغربية والوحدة الوطنية، فأشعتم الطمأنينة في النفوس والقناعة في القلوب، بأن المغرب المهتدي بقيادتكم الحكيمة عازم على فسح المجال لبناء مغرب عربي قائم على التآخي والتضامن وحسن الجوار والاحترام المتبادل بين دوله الخمس القائمة.

وفي نفس الظرف، شملتم كل جهات المملكة بعنايتكم السابغة، فها أنتم تنشرون أوراش الخير والنماء التي تفتح الطريق أمام إقلاع اقتصادي واجتماعي تاريخي، يقلص من الفوارق، ويتجاوز آثار الفقر والعوز والهشاشة، ويضمن العيش الكريم، ويجعل الطموح والأمل والتفاؤل بالحاضر والمستقبل عنوانا له.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، بكل مكوناته وفعالياته ليجدد انخراطه في هذه المسيرة التنموية والوحدوية المظفرة، وهو مزهو بما أنجزه من حصيلة إيجابية وافرة خلال دورته الربيعية المنتهية على مستوى مردوديته الإيجابية في التشريع وقيامه بدوره الرقابي للعمل الحكومي، وكذا مبادراته في إطار الدبلوماسية البرلمانية.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب ونعم النصير، والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة مصطفى عكاشه رئيس مجلس المستشارين

وحرر يوم الثلاثاء 8 رجب 1428 الموافق ل 24 يوليوز 2007

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.